الوفد الدائم للمملكة العربية السعودية لدى الأمم المتحدة – نيويورك

PERMANENT MISSION OF THE KINGDOM OF SAUDI ARABIA TO THE UNITED NATIONS – NEW YORK

بيان المملكة العربية السعودية

أمام اللجنة السادسة

دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة التاسعة والسبعون

البند (٨١)

حالة البروتوكولين الإضافيين لاتفاقيات جنيف المنعقدة في عام ١٩٤٩م المتعلقة بحماية ضحايا النزاعات المسلحة

يلقيها

الملحق/ عبدالله بن مزيد الحربي

٤ نوفمبر ٢٠٢٤ م

السيد الرئيس

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

إن المملكة العربية السعودية، انطلاقًا من التزامها بمبادئ الشريعة الغرّاء، وقيمها العربية الأصيلة، والقيم الإنسانية المشتركة، تعملُ بشكلٍ دؤوب على إرساء الأمن والاستقرار والتنمية في كافة أرجاء العالم، وهي تعمل في هذا السياق على التوسط والتوصل إلى حلول سلمية لمختلف القضايا، ولتحقيق الغاية السامية من القانون الدولي الإنساني بذلت المملكة جهودًا عدة، تم توضيحها في التقرير الذي تقدمت به المملكة للأمين العام لهذه الدورة، ومن أبرز هذه الجهود: تطوير البيئة التشريعية الوطنية لتتواءم والاتفاقيات الدولية، والتعاون مع الجهات المسؤولة عن تنفيذ القانون الدولي الإنساني، ونشر أحكام القانون الدولي الإنساني ودراسة تطبيقاته تماشياً مع المادة ٨٣ من البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقية جنيف المتعلقة بحماية ضحايا النزاعات المسلحة.

السيد الرئيس

إن بلادي قد انضمت للعديد من الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالقانون الدولي الإنساني، ومنها اتفاقيات جنيف الأربعة لعام ١٩٤٩م، بالإضافة للبروتوكولين الإضافيين الأول والثاني، واتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولها الاختياري المتعلق باشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة، واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة، وقد أُفرد للعناية بتطبيق هذه الاتفاقية هيئة حكومية هي الهيئة الوطنية لتنفيذ اتفاقيات حظر الأسلحة الكيميائية والبيولوجية، كما تمتثل بلادي على الدوام لالتزاماتها الناشئة عن الصكوك القانونية التي انضمت إليها، وتقوم بتدابير جمّة على المستوى الدولي، أهمُها التفاعل مع الكيانات المعنية بالقانون الدولي الإنساني، وتحرص على تبادل الخبرات وأفضل الممارسات بهذا الشأن، كما أنها قد أنشأت في هيئة الهلال الأحمر بالعام ٢٠٠٧م "اللجنة الدائمة للقانون

الدولي الإنساني" المعنية بتعزيز الوعي بالقانون الدولي الإنساني عبر مختلف المؤسسات المدنية والعسكرية، ومراجعة الأنظمة الوطنية واقتراح مشاريع أنظمة بما يتفق مع التزامات المملكة الدولية، وتقديم المشورة فيما يخص القانون الدولي الإنساني للجهات ذات العلاقة.

السيد الرئيس

إن تعاليم ديننا الحنيف، وثقافتنا العربية الأصيلة، وقيمنا الإنسانية المشتركة، تدعو إلى العيش المشترك والسلام والتضامن بين أمم وشعوب العالم لمواجهة التحديات، كل التحديات، التي تهدد السلم والرخاء، والأمن والإخاء، كما تحتّم علينا منطلقاتنا الأخلاقية، تقديم الدعم لشعوب العالم كافة، بغض النظر عن انتماءاتهم السياسية أو الثقافية أو الدينية، وبغض النظر عن جنسهم أو لونهم أو عرقهم، وتقف شاهدةً على ذلك أعمالُ الإغاثةِ والعمليات الإنسانية التي تقوم بها المملكة، عبر مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية، والتي شملت حتى اللحظة ١٠٢ دولةً مستفيدة، بإجمالي تكلفة تتجاوز ٧ مليارات دولار أمريكي، وكان النصيب الأكبر فيها لمشاريع الصحة والغذاء.

وفي الختام، تؤكد بلادي على التزامها بتنفيذ وتطبيق القوانين والمواثيق الدولية لحماية المدنيين وضحايا النزاعات المسلحة، وتؤكد بالقدر نفسه، عزمها على الاستمرار في ذلك.

شكراً، السيد الرئيس.